دراسة العلاقة بين نشاط التأمين و النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1999-2019

Study the relationship between insurance activity and economic growth in Algeria during the period 1999-2019

عيساوي توفيق[1]، قرومي حميد [2]

[1] ط.دكتوراه، مخبر السياسات التنموية والدراسات الاستشرافية، جامعة البويرة، الجزائر، t.aissaoui@univ-bouira.dz.

[2] أ.ت.ع، مخبر السياسات التنموية والدراسات الاستشرافية ، جامعة البويرة، الجزائر، Guerroumihamid@yahoo.fr.

تاريخ الاستلام: 2021/1/15 تاريخ القبول: 2021/4/22 تاريخ النشر: 2021/10/1

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تقديم معالجة للعلاقة بين نشاط التأمين و النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1999-2019)، وهذا باستخدام الأدوات الكمية من خلال تقدير نموذج قياسي يربط متغير نشاط التأمين و متغير النمو الاقتصادي.

تدل نتائج البحث على أن مساهمة نشاط التأمين في الناتج الداخلي الخام في الجزائر تعرف تذبذب إذ أنها لم تتجاوز نسبة 0,80% خلال الفترة 1999- 2019، كما أظهرت نتائج الدراسة القياسية خلال فترة الدراسة على وجود علاقة طردية ومعنوية بين نشاط التأمين (إنتاج التأمين) والناتج الداخلي الخام، وبالإضافة إلى ذلك فإن اختبار غرنجر دل على وجود علاقة سببية في اتجاه واحد.

الكلمات المفتاحية: نشاط التأمين، النمو الاقتصادي، سببية غرنجر.

تصنيف JEL : C13، C32، G22، O40.

Abstract:

This study aims to provide a treatment of the relationship between insurance activity and economic growth in Algeria during the period (1999-2019), using quantitative tools through an estimation of a standard model linking a variable of insurance activity and variable economic growth.

The results of the research indicate that the contribution of insurance activity to the gross domestic product in Algeria has fluctuated, as it did not exceed 0,80% during the period 1999-2019, and the results of the standard study during the study period showed a positive and moral relationship between insurance activity (insurance production) and the gross domestic product, in

addition the Granger test indicated the existence of a causal relationship in one direction.

Keywords: Insurance activity; Economic growth; Granger causality.
Jel Classification Codes: C13, C32, G22, O40.

المؤلف المرسل: عيساوي توفيق، الإيميل: t.aissaoui@univ-bouira.dz

1. مقدمة:

يعتبر التأمين وسيلة تعاون و حماية من المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها الإنسان في حياته اليومية، سواء كانت مخاطر تصيب الإنسان في حد ذاته أو مخاطر تصيب ممتلكاته، فالتأمين يهدف إلى تفتيت المخاطر وهذا عن طريق اشتراك أكبر عدد ممكن من الأشخاص في العملية التأمينية والتعويض للشخص المتضرر منهم.

فالتأمين دور كبير في تعويض المتضررين من المخاطر التي يمكن أن تصيبهم،كما أنه يعد أداة فعالة في تجميع رؤوس الأموال واستثمارها في مختلف نواحي النشاط الاقتصادي، فهو عبارة عن وسيلة مساعدة في زيادة الإنتاج من خلال تغطيته للمخاطر المصاحبة للعملية الإنتاجية وتسهيله لعملية إعادة بناء المشاريع في وقت قصير في حالة تعرضها للأخطار. فزيادة الإنتاج في الدولة ينتج عنها زيادة في النمو الاقتصادي والذي يتحقق بتراكم رأس المال، فالتأمين يعد نوعا من الادخار (ادخارا إجباريا) لكون أن القانون يلزم مختلف شركات التأمين بتكوين احتياطات تقنية لها كضمان للوفاء بإلتزماتها اتجاها المؤمن لهم (زبائنها)، مما يفتح المجال لشركات التأمين بالمساهمة أكثر في الاقتصاد الوطني عن طريق استثمار رؤوس الأموال التي تكونت لديها في تحريك عجلة النمو وذلك من خلال المساهمة في مشروعات اقتصادية تعود بالنفع العام على المجتمع و عن طريق منح هذه الأموال في شكل قروض للبنوك والخزينة العمومية. انطلاقا من هذا التمهيد، سنقوم في هذه الورقة البحثية بدراسة العلاقة بين نشاط التأمين والنمو الاقتصادي في الجزائر، وعلى ما سبق نقوم بصياغة التساؤل الرئيسي الآتي: **ما علاقة نشاط التأمين بالنمو الاقتصادي في الجزائر ؟**

وعلى ضوء ما تقدم يتم صياغة الأسئلة الفرعية الآتية:

1- ماهية التأمين و عناصره الأساسية؟
2- ما لمقصود بالنمو الاقتصادي وما هي عناصره؟
3- فيما تتمثل مكونات قطاع التأمين في الجزائر؟
4- ما أهمية نشاط التأمين في الاقتصادي الوطني؟

الفرضيات: للإجابة على التساؤلات المطروحة في البحث تم صياغة الفرضيات الآتية:

1- نشاط التأمين في الجزائر لا يساهم بالدرجة المطلوبة في النمو الاقتصادي.
2- وجود علاقة ارتباط بين نشاط التامين و النمو الاقتصادي في الجزائر .

أهداف الدراسة:نسعى في هذا البحث إلى تحقيق جملة من الأهداف نلخصها فيما يلي:

1- التعريف بنشاط التأمين .
2- التعرف على أهمية نشاط التامين في الاقتصاد الجزائري.
3- إبراز العلاقة بين نشاط التامين و النمو الاقتصادي في الجزائر.

منهجية الدراسة: اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج الوصفي وهذا بعرض أهم المفاهيم والعناصر الخاصة بالتأمين، بالإضافة إلى ذلك اعتمدنا أيضا على المنهج التحليلي عن طريق بناء نموذج قياسي يربط بين نشاط التأمين والنمو الاقتصادي في الجزائر وذلك بالاستعانة بمعطيات سنوية صادرة عن وزارة المالية للفترة 1999-2019، وبأساليب الاقتصاد القياسي (طريقة المربعات الصغرى « MCO »، و اختبار السببية لغرنجر«Granger »).

2. ماهية التأمين وأهم عناصره

1.2 مفهوم التأمين:

عرف نايت التأمين بأنه : «عمل من أعمال التنظيم والإدارة وذلك لأنه يقوم بتجميع أعداد كافية من الحالات المتشابهة لتقليل درجة عدم التأكد إلى حد مرغوب فيه، فالتأمين ما هو إلا تصوير لمبدأ استبعاد عدم التأكد وذلك بالتعامل في مجموعات من الحالات بدلا من التعامل في حالات مفردة» (إبراهيم علي، 2003، صفحة 26).

و يعرف الأستاذ أحمد جاد عبد الرحمن التأمين بأنه: «وسيلة لتعويض الفرد عن الخسارة المالية التي تحل به نتيجة لوقوع خطر معين، وذلك بواسطة توزيع هذه الخسارة على مجموعة كبيرة من الأفراد يكونوا جميعهم معرضين لهذا الخطر وذلك بمقتضى اتفاق سابق» (إبراهيم، 2010، صفحة 82).

ويعرفه جوزيف هيمار أيضا على أنه: «عملية يحصل بموجبها أحد الطرفين، وهو المؤمن له، نظير دفع مبلغ معين، وهو القسط، على تعهد لصالحه أو لصالح غيره، في حالة تحقق الخطر، من الطرف الأخر، وهو المؤمن الذي يأخذ على عاتقه مجموعة المخاطر، ويجري المقاصة بينها وفقا لقانون الإحصاء» (قندوز، 2016، صفحة 72) .

والتأمين كنظام يختلف عن التأمين كعقد كما يذكره شراح القانون، فالتأمين كنظام يقصد به: « تعاون منظم تنظيما دقيقا بين عدد كبير من الناس معرضين جميعا لخطر واحد.حتى إذا تحقق الخطر بالنسبة إلى بعضهم تعاون الجميع في مواجهته، بتضحية قليلة يبذلها كل منهم، يتلافون بها أضرارا جسيمة تحقيق بمن نزل الخطر به منهم» (بن حدو، 2018، صفحة 143).

2.2 عناصر التأمين:

يرتكز التأمين على أهم العناصر الآتية (سيد، 2016، صفحة 35):

أ. المؤمن: وهو ممثل في شركة التأمين المتخصصة التي تتولى إجراءات التعاقد مع المؤمن له بمعنى (المؤمن هو شركة التأمين).

ب. المؤمن له (المؤمن عليه): هو الطرف الثاني في العملية التأمينية، والذي يتولى دفع الأقساط وفقا للعقد مع الشركة نظير حصوله هو أو المستفيد من التأمين على التعويضات المقررة أو المحددة في العقد.
ج. المستفيد: هو الطرف المستفيد من قيمة التأمين، وقد يتمثل في المؤمن له نفسه، أو طرف ثالث كما هو الحال في بعض حالات التأمين على الحياة.
د. وثيقة التأمين: وهي التي تصدرها شركة التأمين باعتبارها العقد الرئيسي للعملية التأمينية.
ه. الخطر: يعبر عن الخطر المحتمل وقوعه للمؤمن له، ويعتبر نوع الخطر المؤمن ضده أمرا جوهريا في التأمين ويجب أن يكون محددا بصورة واضحة في وثيقة التأمين.

3. وظائف التأمين

من أهم وظائف التأمين ما يلي (مسلم، 2015، صفحة 26):

1.3 التأمين عامل من عوامل الوقاية في المجتمع:

يقوم التأمين بالعمل على تقليل نسبة وقوع الحوادث والحد من المخاطر، وذلك عن طريق الاستعانة بالخبراء و الأخصائيين، لدراسة مخاطر العمل بهدف الحد من تحقيق هذه المخاطر لتجنب وقوعها، مما يساعد على تحقيق الاستقرار الكامل للمشروعات.

2.3 التأمين يقوم بتجميع المدخرات:

يعتبر التأمين وسيلة لزيادة مدخرات الأفراد والحد من نشاطهم الاستهلاكي، حيث بموجب عقد التأمين يلتزم الأفراد بدفع أقساط التأمين، ويتكون من مجموع الأقساط التي يدفعها الأفراد رصيد ضخم من الأموال، مما دفع معظم دول العالم للتدخل في كيفية استثمار شركات التأمين لهذه الأموال، حفاظا على حقوق المستأمنين، وتحقيقا لمصلحة الاقتصاد القومي.

3.3 التأمين وسيلة من وسائل تنشيط الائتمان:

يعتبر التأمين وسيلة هامة من وسائل الائتمان، وذلك على مستوى الأفراد وعلى مستوى الدولة، فبالنسبة للأفراد يوفر التأمين للمدين ضمانات تسهل له عملية الاقتراض، حيث يحل تعويض التأمين محل الشيء المرهون إذا هلك نتيجة لتحقق الخطر المؤمن منه، أيضا على مستوى الدولة يقوم التأمين بتدعيم عملية الائتمان، وذلك عن طريق توظيف أموال شركات التأمين في السندات التي تصدرها الدولة، وتغطية القروض العامة والمساهمة في استثمارات المشروعات العامة، مما يساعد على تنشيط الائتمان العام وازدهار الاقتصاد القومي.

4.3 التأمين يبعث الأمان في نفوس المستأمنين:

إن كلمة التأمين مشتقة من كلمة الأمان، وبالتالي فالتأمين يكفل الأمان للمستأمنين، ويبث الطمأنينة في نفوسهم، حيث يؤمن الفرد ضد ما يتعرض له من أخطار تؤثر في شخصه أو ماله، مما يؤثر بدوره في قدرته الإنتاجية، حيث يكفل للمستأمن المناخ الحسن والجو المناسب للعمل باطمئنان وزيادة الإنتاج.

5.3. التأمين يؤدي وظيفة اجتماعية هامة :

حيث يقوم التأمين الاجتماعي بحماية الطبقات الضعيفة في المجتمع من الأخطار التي يتعرض لها، دون أن يكون لديهم المقدرة على حماية أنفسهم منها.

4. النمو الاقتصادي

يعتبر النمو الاقتصادي أهم أداة لقياس مستوى اقتصاد أي دولة في العالم، ومن خلال هذا سيتم تقديم تعريف للنمو الاقتصادي ومختلف العناصر الضرورية لتحققه.

1.4 تعريفه:

النمو الاقتصادي هو مجرد الزيادة في الدخل الوطني، ويحسب على أساس الدخل الحقيقي، أي الدخل الناتج عن زيادة الإنتاج وليس الناتج عن زيادة الأسعار، وذلك لأن الزيادة في الدخل الوطني الناتجة عن زيادة الأسعار هي عبارة عن زيادة تضخمية وليست زيادة حقيقية في الدخل الوطني (محمد راضي، 2016، صفحة 14).

ويحسب الدخل الوطني بثلاث طرق هي (محمد راضي، 2016، صفحة 14):

طريقة الإنتاج: مجموع قيم الإنتاج الزراعي والصناعي والخدمي بالريال أو بعملة البلد.

طريقة الدخل: مجموع دخول عناصر الإنتاج وهي: العمل ويتحصل على الأجور والرواتب، والأرض وتتحصل على إيجارات المباني، ورأس المال ويتحصل على عائد أو ريع.

طريقة الإنفاق: هي مجموع الإنفاق العائلي (الأسري) والإنفاق الحكومي والإنفاق على الاستثمارات ويضاف لذلك قيمة الصادرات ويطرح منه قيمة الواردات.

2.4 عناصره:

ولكي يتحقق النمو الاقتصادي في أي مجتمع لابد و أن تتوفر ثلاثة مكونات أساسية وهي (تودارو، 2006، صفحة 168):

أ.تراكم رأس المال: ينتج التراكم الرأسمالي عندما يخصص جزء من الدخل الحالي كادخار لكي يتم استثماره حتى يزداد نمو الدخل والناتج المستقبلي.فالمصانع والعتاد والآلات تزيد من رصيد رأس المال المادي للدولة. وبالتالي يمكن من خلاله التوسع في مستويات الإنتاج التي يمكن تحقيقها.

ب.السكان ونمو القوى العاملة:يعتبر النمو السكاني وبالتالي الزيادة النهائية في قوة العمل عامل موجب تقليدي في حث النمو الاقتصادي. فزيادة قوة العمل تعني زيادة أكبر في عدد العمال المنتجين. ومن ناحية أخرى زيادة السكان تعني زيادة القوى الشرائية من خلال زيادة حجم الأسواق المحلية.

ج . التقدم التكنولوجي: ينتج التقدم التكنولوجي في أبسط صورة من الطرق الجديدة والمستحدثة لانجاز المهام التقليدية مثل صنع الملابس، بناء المنازل، زراعة المحاصيل ...الخ.وهناك ثلاثة تصنيفات أساسية للتقدم التكنولوجي وهي التكنولوجيا المحايدة والتقدم التكنولوجي والتكنولوجيا الموفرة للعمل والتكنولوجيا الموفرة لرأس المال.

5. هيكلة قطاع التأمين في الجزائر

يمكننا تقسيم الهيئات والشركات المكونة لقطاع التأمين في الجزائر على الشكل الأتي:

1.5 الهيئات المكلفة بمراقبة وتأطير القطاع:

يتم تأطير نشاط قطاع التأمين في الجزائر من خلال مجموعة من الهيئات، أنشأتها الدولة في إطار الإصلاحات التي مست القطاع، ومن أهم هذه الهيئات نذكر ما يلي:

1.1.5 لجنة الإشراف على التأمينات(CSA):

نشأت لجنة الإشراف على التأمينات حسب القانون رقم 06/04، كجهاز يمارس رقابة الدولة على نشاط التأمين وإعادة التأمين ، والتي تهدف إلى (المادة 26 من القانون رقم 06/04 المؤرخ في 20 فيفري 2006 المعدل والمتمم للأمر رقم 07/95 المتعلق بالتأمينات، 2006):

أ. حماية مصالح المؤمن لهم والمستفيدين من عقود التأمين من خلال السهر على مراقبة ومتابعة عمليات التأمين.

ب. ترقية وتطوير سوق التأمينات من خلال إعداد الأحكام و التنظيمات التي تؤطر وتنظم السوق الوطني قصد إدماجه في النشاط الاقتصادي والاجتماعي.

ج. مراقبة الملاءة المالية لشركات التأمين.

2.1.5 المجلس الوطني للتأمينات (CNA):

بموجب الأمر رقم 07/95 الصادر في 25 جانفي 1995، تأسس المجلس الوطني للتأمينات كجهاز استشاري تابع لوزارة المالية ، و بهدف ترقية وتطوير قطاع التأمين يتم استشارة المجلس في مختلف المسائل التي لها علاقة بنشاط التأمين وإعادة التأمين (المادة 274 من الأمر رقم 07/95 المؤرخ في 25 جانفي 1995 المتعلق بالتأمينات، 1995).

يتشكل المجلس الوطني للتأمينات من مختلف الفاعلين في قطاع التأمين (ممثلي الدولة، ممثلي المؤمنين و الوسطاء، ممثلي المؤمن لهم، ممثلي مستخدمي القطاع) (المادة 277 من الأمر رقم 07/95 المؤرخ في 25 جانفي 1995 المتعلق بالتأمينات، 1995).

يهدف المجلس الوطني للتأمينات إلى تحقيق جملة من الأهداف نلخصها فيما يلي (المجلس الوطني للتأمينات):

أ. ضمان ترقية وتطوير سوق التأمينات حتى يتسنى له الاندماج بسهولة في مختلف العمليات الاقتصادية والاجتماعية للدولة.

ب. قيادة شركات التأمين إلى الاحترافية في مجال التسيير و الأمان من خلال تطوير سياسة الوقاية لتجنب حدوث الأخطار.

ج. يعمل على تحقيق التوازن مابين حقوق والتزامات طرفي العقد، خصوصا أن المؤمن له والمستفيد من عقد التأمين يعتبر في وضعية ضعف أمام شركة التأمين (المؤمن).

د. المشاركة مع مختلف مؤسسات الدولة في إعداد النصوص والمعايير التنظيمية من أجل تشجيع شركات التأمين على الاستثمار ومن أجل الحماية من الأخطار.

ه. يسهر على وضع تسعيرات تأمين تتطابق مع حقيقة سوق التأمين الجزائري وهذا من خلال استغلال قاعدة البيانات الخاصة بالإحصائيات الوطنية.

3.1.5 صندوق ضمان المؤمن لهم (FGAS) :

يؤسس لدى وزارة المالية صندوق يسمى بصندوق ضمان المؤمن لهم، يكلف بمهمة تحمل جزء أو كل الديون تجاه المؤمن لهم أو المستفيدين من عقود التأمين وهذا في حالة عجز شركات التأمين عن التعويض، ومن خلال الاشتراكات السنوية لشركات التأمين و/ أو إعادة التأمين وفروع شركات التأمين الأجنبية تتكون موارد صندوق ضمان المؤمن لهم، بحيث أن لا يتعدى مبلغه 1% من الأقساط الصادرة الصافية من الإلغاءات (المادة 32 من القانون رقم 06/04 المؤرخ في 20 فيفري 2006، المعدل والمتمم للأمر رقم 07/95 المتعلق بالتأمينات، 2006).

4.1.5 المكتب المتخصص بالتعريفة في مجال التأمينات (BST):

أنشأ المكتب المتخصص بالتعريفة في مجال التأمينات بموجب أحكام المادة 231 من الأمر رقم 07/95، بغرض إعداد مختلف مشاريع التعريفات ودراسة وتحيين تعريفات التأمين المعمول بها، بالإضافة إلى ذلك يستشار في إطار مهامه من إدارة مراقبة التأمينات في جميع المسائل التي لها علاقة بالتعريفات وفي أي نزاع ناجم عن تطبيق أو تأويل تعريفات التأمين أو مقاييس للتعريفة، يتكون المكتب من (المرسوم التنفيذي رقم 09-257 المؤرخ في 11 أوت 2009 المحدد لتشكيل المكتب المتخصص في مجال تعريفة التأمينات وتنظيمه وسيره، 2009):

- خبير تأمينات يعينه وزير المالية
- ممثل عن وزارة التجارة
- ممثلان عن جمعية شركات التأمين وإعادة التأمين

5.1.5 صندوق ضمان السيارات:

هذا الصندوق أنشأ خصيصا لتحمل كل أو جزء من التعويضات الممنوحة إلى ضحايا الحوادث الجسمانية أو ذوي حقوقهم، نتيجة للأضرار التي تتسبب في وقوعها عربات برية ذات محرك والتي يكون فيها المسؤول مجهولا أو مسقوطا عنه الضمان، أو يكون غير مؤمن وتبين أنه غير قادر على الوفاء جزئيا أو كليا، أو يكون تغطيته غير كافية (المرسوم التنفيذي رقم 04-103 المؤرخ في 5 افريل 2004 المتضمن إنشاء صندوق ضمان السيارات والمحدد لقانونه الأساسي، 2004).

6.1.5 الجمعيات المهنية:

حسب المادة 214 من القرار 95/07 يتعين على شركات التأمين والوسطاء الانخراط في جمعيات مهنية تسمح لهم بالدفاع عن حقوقهم من جهة وتحسيس الجمهور من جهة أخرى و أهم جمعية مهنية هي الاتحاد الجزائري لتأمين وإعادة التأمين والتي تأسست في 22 فيفري 1994 والتي تم اعتمادها في 24 أفريل من نفس السنة وهذا للقيام بالتنسيق بين الأعضاء بهدف الدفاع عن مصالح شركات التأمين وإعادة التأمين على المستوى الوطني والدولي، وترقية ممارسة نشاط التأمين بالتنسيق والتعاون مع الأطراف ذات الصلة وتطوير نشاطات القطاع (بيشاري، 2013، صفحة 205).

2.5 شركات التأمين العاملة في القطاع:

تم تعداد شركات التأمين العاملة في قطاع التأمين الجزائري لسنة 2019، والتي قسمناها إلى ثلاثة مجموعات على الشكل الأتي:

1.2.5 الشركات العمومية:

تتمثل الشركات العمومية في :

أ. الشركة الجزائرية للتأمين « SAA»: تأسست هذه الشركة في 12 ديسمبر 1963 في شكل شركة مختلطة، لتصبح في 27 ماي 1966 شركة جزائرية 100%، و في إطار الفصل بين تأمين الأضرار وتأمين الأشخاص طبقا للقانون رقم 06/04 المؤرخ في 20 فيفري 2006 ،أنشأت الشركة الجزائرية للتأمين (SAA) شركة خاصة بها لتأمين الأشخاص تحت اسم شركة التأمين للتوفير والصحة « SAPS ».

ب. الشركة الجزائرية للتأمينات « CAAT » : أنشأت هذه الشركة بتاريخ 30 أفريل 1985 ، ففي بداية نشاطها اختصت بتأمين الأخطار المتعلقة بفرع النقل (البري، البحري والجوي)، وبتاريخ 09 مارس 2011 قامت الشركة بإنشاء شركة فرعية خاصة بها لتأمين الأشخاص تحت اسم شركة التأمين على الحياة الجزائرية «TALA » .

ج. الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين « CAAR »: تأسست هذه الشركة بتاريخ 08 جوان 1963، حيث تعد من أقدم وأكبر شركة تأمين في الجزائر،وبتاريخ 09 مارس 2011 تم منح الاعتماد لشركة كرامة« CAARAMA Assurance » الخاصة بتأمين الأشخاص، والتي أسستها الشركة الأم(CAAR) في إطار القانون رقم 06/04.

د. شركة تأمين المحروقات « CASH »: تعد شركة تأمين المحروقات فرع تابع لمجمع سوناطراك ، أنشأت بتاريخ 04 أكتوبر 1999 لممارسة مختلف عمليات التأمين، لتنشأ في 22 فيفري 2015 فرع خاص بها لتأمين الأشخاص تحت اسم الجزائرية للحياة « AGLIC ».

ه. الشركة المركزية لإعادة التأمين« CCR » : تعد شركة « CCR »الشركة الوحيدة المتخصصة في مجال إعادة التأمين في الجزائر، والتي تم إنشائها في 01 أكتوبر 1973.

2.2.5 الشركات الخاصة:

تتمثل الشركات الخاصة في:

أ. شركة ترست الجزائر «Trust Algérien» : تعتبر أول شركة تأمين خاصة في الجزائر، منح لها الاعتماد في18 نوفمبر 1997 في إطار فتح سوق التأمين الجزائري للخواص والأجانب.

ب. الشركة الجزائرية للتأمينات « 2A»: منحت وزارة المالية الاعتماد للشركة الجزائرية للتأمينات في 05 أوت 1998، للقيام بمختلف عمليات التأمين وإعادة التأمين في سوق التأمين الجزائري.

ج. الشركة الدولية للتأمين وإعادة التأمين« CIAR » : تم اعتماد الشركة الدولية للتأمين وإعادة التأمين بتاريخ 05 أوت 1998، لممارسة مختلف عمليات التأمين في سوق التأمين الجزائري، وفي إطار القانون رقم 06/04 أنشأت الشركة الدولية للتأمين وإعادة التأمين الشركة الفرعية «MACIR VIE» الخاصة بها لتأمين الأشخاص، والتي منح لها الاعتماد في 11 أوت 2011.

د. شركة أليانس للتأمين « Alliance Assurance » : أنشأت شركة أليانس للتأمين بتاريخ30 جويلية2005 ، وفقا للأمر رقم 07/95 المؤرخ في 25 جانفي 1995، وهذا لممارسة مختلف عمليات التأمين وإعادة التأمين في سوق التأمين الجزائري.

ه. شركة سلامة للتأمينات « Salama Assurances»: منحت وزارة المالية الاعتماد لشركة سلامة للتأمينات في 26 مارس 2000، فهذه الشركة هي فرع تابع للمجموعة العالمية للتأمين وإعادة التأمين (شركة سلامة العربية الإسلامية للتأمين).

و. الشركة العامة للتأمينات المتوسطية « GAM»: بتاريخ 08جويلية 2001 منحت وزارة المالية الاعتماد للشركة العامة للتأمينات المتوسطية لتتمكن هذه الاخيرة من ممارسة مختلف عمليات تأمين الأضرار في الجزائر ،من خلال شبكة التوزيع الهامة الموزعة على مستوى الوطن.

ز. شركة أكسا للتأمينات الجزائر« AXA Assurances Algérie»: تعد هذه الشركة فرع تابع للمجموعة الفرنسية العالمية المتخصصة في مجال التأمينات، والتي اعتمدت من طرف وزارة المالية بتاريخ 03 أكتوبر 2011، وفي إطار القانون رقم 06/04 القاضي بالفصل بين تأمين الأضرار وتأمين الأشخاص، قامت شركة أكسا بإنشاء فرع لها خاص بتأمين الأشخاص « AXA Vie» في 02نوفمبر 2011.

ح. شركة كرديف الجزائر «CARDIF EL Djazair »: بتاريخ 11 أكتوبر 2006 منح الاعتماد لشركة كرديف الجزائر لممارسة مختلف عمليات التأمين على الأشخاص، حيث تعتبر أول شركة تأمين متخصصة في تأمين الأشخاص بعد صدور القانون رقم 06/04 المؤرخ في 20 فيفري 2006 في الجزائر.

3.2.5 التعاضديات (التعاونيات)

تتمثل التعاضديات فيما يلي:

أ. الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي « CNMA » : تهدف التعاضديات إلى تحقيق التعاون بين منتسبيها ولا تسعى إلى تحقيق الربح، فالصندوق الوطني للتعاون الفلاحي أنشأ بتاريخ 02 ديسمبر 1972 بهدف القيام بمختلف عمليات التأمين على الأضرار وإعادة التأمين، لينشأ بعدها الصندوق في 05 جانفي 2012 فرع خاص له بتأمين الأشخاص تحت اسم التعاضدي « Le Mutualiste »، طبقا للقانون رقم 06/04.

6. أهمية نشاط التأمين في الاقتصاد الجزائري

تتضح أهمية نشاط التأمين في الاقتصاد الجزائري من خلال مساهمته في الناتج الداخلي الخام ، الذي يعبر عنه بمعدل الاختراق. يحسب معدل الاختراق بقسمة إنتاج التامين المحقق في قطاع التأمين (P) على الناتج الداخلي الخام(PIB).

الجدول 1: تطور إنتاج التأمين ، الناتج الداخلي الخام و معدل الاختراق جزائري **الوحدة :مليار دينار**

السنوات	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
PIB(دج)	3238,2	4123,5	4227,1	4522,8	5252,3	6149,1	7562,0	8501,6	9352,9
P (دج)	17,2	19,5	21,8	29,0	31,3	35,8	41,6	46,5	53,8
معدل الاختراق	0,53 %	0,47 %	0,52 %	0,64 %	0,60 %	0,58 %	0,55 %	0,55 %	0,58 %
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
PIB (دج)	11043,7	9968,0	11991,6	14589,0	16209,6	16647,9	17228,6	16712,7	17514,6
P(دج)	67,9	77,3	81,7	86,7	99,6	114,0	125,5	127,9	129,6
معدل الاختراق	0,61 %	0,78 %	0,68 %	0,59 %	0,61 %	0,68 %	0,73 %	0,77 %	0,74 %
السنوات	2017	2018	2019						
PIB (دج)	18876,2	20452,3	20428,3						
P (دج)	133,7	137,7	144,4						
معدل الاختراق	0,70 %	0,67 %	0,70 %						

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات وزارة المالية (تقارير سنوية لمديرية التأمينات وإحصائيات منشورة على موقع المديرية العامة للتنبؤ والسياسات (www.dgpp-mf.gov.dz) الخاصة بالفترة 1999-2019).

يلاحظ من الجدول 1 أن إنتاج التأمين المحقق من طرف شركات التأمين يعرف نموا مستمرا، حيث بلغ 17,2 مليار دينار جزائري في سنة 1999 ليصل إلى 144,4مليار دينار جزائري في سنة 2019 ، بمتوسط معدل نمو قدر بـ 11,22% خلال الفترة 1999-2019.في المقابل، سجل الناتج الداخلي الخام خلال فترة الدراسة 3238,2مليار دينار جزائري كأدنى قيمة سنة 1999 و 20452,3 مليار دينار جزائري كأعلى قيمة سنة 2018، أي بمتوسط معدل نمو قدربـ 9,64% خلال الفترة 1999-2019.

أما فيما يخص مساهمة نشاط التأمين في الناتج الداخلي الخام، فإن مساهمته تعرف تذبذبا خلال الفترة 1999- 2019 إذ أنها لم تتجاوز 0,80%، حيث تبين الأرقام في الجدول 1 أن أعلى معدل اختراق قدر بـ0,78 % والذي تم تسجيله في سنة 2009 نتيجة الارتفاع في إنتاج التامين مقابل انخفاض في الناتج الداخلي الخام (معدل نمو إنتاج التأمين والناتج الداخلي الخام لسنة 2009 على التوالي 13,8% و 9,7%-)، غير أن نسبة مساهمته في الناتج الداخلي الخام في الجزائر لم ترقى إلى المستوى المطلوب .

7. دراسة العلاقة بين نشاط التأمين والنمو الاقتصادي

سيتم من خلال هذه الدراسة التعرف على العلاقة بين نشاط التأمين والنمو الاقتصادي، وهذا من خلال بناء نموذج قياسي يربط بين المتغير التابع ممثلا في الناتج الداخلي الخام باعتباره مقياس مفسر للنمو الاقتصادي والمتغير المفسر ممثلا في إنتاج التامين باعتباره مقياس مفسر لنشاط التامين .

1.7 التعريف بمتغيرات الدراسة:

بالنسبة لمتغيرات النموذج فقد تم إدخال عليها اللوغاريتم قصد تقليص تباين هذه السلاسل، وقد رمزنا لهذه المتغيرات بالرموز التالية:

LPIB: لوغاريتم الناتج الداخلي الخام والمعبر عنه بالمليار دينار جزائري ، البيانات مأخوذة من وزارة المالية (المديرية العامة للتنبؤ والسياسات (DGPP)) ، للفترة 1999-2019.

LP : لوغاريتم إنتاج التأمين والمعبر عنه بالمليون دينار جزائري، البيانات مأخوذة من وزارة المالية (مديرية التأمينات)، للفترة 1999-2019.

مع العلم أن الإحصائيات المستخدمة هي معطيات سنوية.

ومن أجل إعطاء صورة واضحة ومبسطة عن إنتاج التأمين (P) والناتج الداخلي الخام(PIB) ، نلجأ إلى استخدام أهم مقاييس الإحصاء الوصفي، والتي نلخصها في الجدول الأتي:

الجدول 2: ملخص وصفي لإنتاج التأمين (P) والناتج الداخلي الخام(PIB)

المقاييس	إنتاج التأمين(P)	الناتج الداخلي الخام (PIB)
المتوسط الحسابي	77 259,3	11 647,20
الانحراف المعياري	44 714,94	5 882,24
القيمة الدنيا	17 154,00	3 238,20
القيمة العظمى	144 451,00	20 452,30
عدد المشاهدا ت	21	21

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على Excel 2007

2.7 تمثيل سحابة النقاط:

الهدف من التمثيل البياني لسحابة النقاط هو إظهار العلاقة الخطية التي تربط بين المتغير المستقل ممثلا في إنتاج التأمين والمتغير التابع وهو الناتج الداخلي الخام، كل هذا يساعد في تقدير نموذج الدراسة.

الشكل 1:تمثيل سحابة النقاط بين إنتاج التأمين و الناتج الداخلي الخام

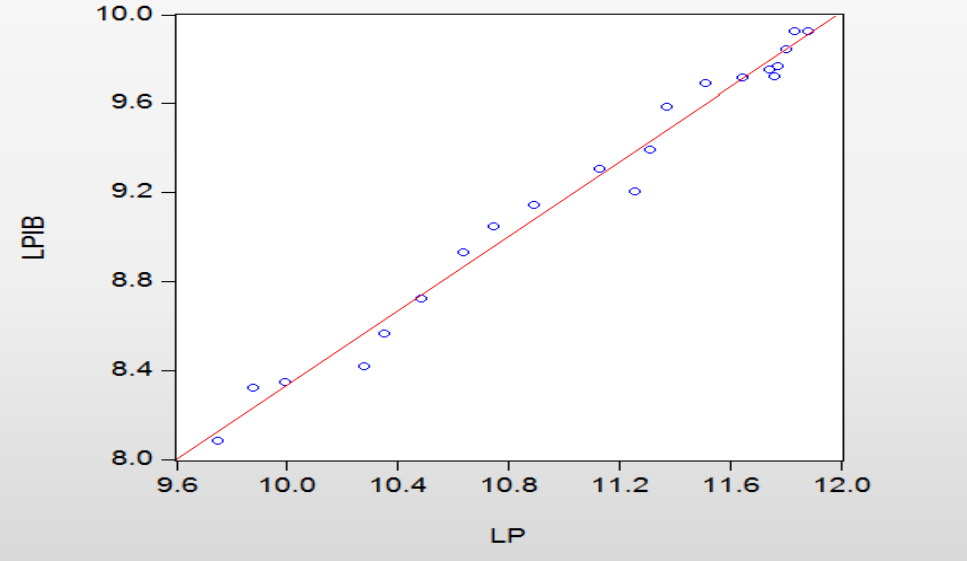

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على Eviews 10

3.7 تقدير نموذج الدراسة:

يتم الاستعانة ببرنامج Eviews 10، للكشف عن العلاقة بين إنتاج التأمين والناتج الداخلي الخام وهذا من خلال استخدام طريقة المربعات الصغرى« MCO » في تقدير نموذج الدراسة، حيث يتم صياغة النموذج على الشكل الرياضي الأتي:

$$LPIB_t=\alpha+B*LP_t+\varepsilon_t.....(1)$$

حيث تمثل α: القاطع.B: تعبر عن ميل معامل النموذج. ε_t: حد الخطأ العشوائي.

وبالاعتماد على طريقة المربعات الصغرى « MCO » ،تم تقدير المعادلة التالية:

$$LPIB_t = -0,04 + 0,83*LP_t.....(2)$$

من خلال النتائج الموضحة في الملحق 1 والمعادلة رقم (2) يتبين أن هناك علاقة معنوية موجبة بين إنتاج التأمين والناتج الداخلي الخام، بمعنى أن الزيادة في إنتاج التأمين بـ 1% تؤدي إلى الزيادة بـ 0,83% في الناتج الداخلي الخام. كما يظهر جليا من معامل التحديد R^2 المقدر بـ 0,98 أن إنتاج التأمين يفسر تغيرات الناتج الداخلي الخام بنسبة (98%) مما يدل على أن هناك علاقة ارتباط بين المتغير المستقل (إنتاج التأمين) والمتغير التابع (الناتج الداخلي الخام)، والنسبة المتبقية (2%) تعود إلى عوامل أخرى منها الخطأ العشوائي.أما فيما يخص المعنوية الكلية للنموذج، فقد بلغت إحصائية فيشر المحسوبة(F_c=1100,86)و هي أكبر من إحصائية فيشر المجدولة(F_t=4,38) مما يدل على أن النموذج المستخدم في الدراسة معنوي ومناسب.

وبالنسبة لاختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء، فقد جاءت قيمة داربن واتسن مساوية لـــ (DW=1,44)حيث أن (dl=1,22 و du=1,42)، مما يعني أن نموذج الدراسة يخلو من مشكل الارتباط الذاتي.

وللتعرف على اتجاه العلاقة بين الناتج الداخلي الخام وإنتاج التأمين ، يتم استخدام اختبار السببية لغرنجر"Granger"، حيث تصاغ الفرضيات على الشكل الأتي:

H_0 : LPIP لا تسبب LP $\qquad$ H_0 : LP لا تسبب LPLP

و

H_1 : LPIB تسبب LP $\qquad$ H_1 : LP تسبب LPIB

ومن خلال نتائج اختبار غرنجر الموضحة في الملحق 2 يتبن أن (F_c=6,91>F_t=4,38)، هذا ما يعني رفض الفرضية العدمية H_0 وقبول الفرضية H_1 أي أن LPIB تسبب LP. كما يتبين أيضا أن (F_c=2,21<F_t=4,38)، وعليه يتم قبول الفرضية H_0القائلة بأنLP لا تسببLPLP،و يتم رفض الفرضية البديلة H_1.

مما سبق يتضح أن الناتج الداخلي الخام يسبب إنتاج التأمين وليس العكس، وعليه نقول أنه توجد علاقة سببية في اتجاه واحد.

8. خاتمة:

شهد قطاع التأمين في الجزائر العديد من الإصلاحات كللت في البداية بإصدار الأمر رقم 07/95 المؤرخ في 25 جانفي 1995م ليتمم ويعدل بعدها بالقانون رقم 04/06 المؤرخ في 20 فيفري 2006م والذي بموجبه أصبحت شركات تأمين متخصصة في التأمين على الأضرار وشركات متخصصة في التأمين على الأشخاص، غير أن هذه السياسة لم تصل إلى الأهداف المنشودة والمتمثلة في الرفع من نسبة مساهمة نشاط التأمين في الناتج الداخلي الخام.

ومن خلال ما تم التوصل إليه في هذه الدراسة يظهر جليا ضعف مساهمة نشاط التأمين في الناتج الداخلي الخام في الجزائر ، إذ أن مساهمته لم تتجاوز نسبة 0,80% خلال الفترة 1999-2019، ولعل من أسباب هذا الضعف يرجع إلى الإقبال الضعيف للمجتمع الجزائري على التأمين باعتباره يتنافى مع ضوابط الشريعة الإسلامية كما يرجع أيضا إلى الضعف في القدرة الشرائية للمواطن الجزائري.

كما أشارت نتائج الدارسة أيضا إلى وجود علاقة طردية ومعنوية بين إنتاج التأمين (نشاط التامين) و الناتج الداخلي الخام (النمو الاقتصادي)، بمعنى أن الزيادة في إنتاج التأمين بـــ 1% تؤدي إلى الزيادة بـــ 0,83% في الناتج الداخلي الخام، بالإضافة إلى ذلك أظهر اختبار السببية لغرنجر بوجود علاقة سببية في اتجاه واحد بين إنتاج التأمين والناتج

الداخلي الخام ، بمعنى أن أي تغير في الناتج الداخلي الخام يكون سببا في تغير إنتاج التأمين.

ومن خلال ما تم التوصل إليه في هذه الدراسة، يمكن تقديم بعض التوصيات والتي تتمثل أساسا فيما يلي:

- العمل على إعطاء نشاط التأمين مكانة أساسية تجعله يساهم بالمستوى المطلوب في الاقتصاد الوطني، وهذا من خلال تشجيع مختلف الفاعلين في قطاع التامين وتوفير لهم مناخ عمل ملائم.
- تنشيط بورصة الجزائر وحث مختلف شركات التأمين النشطة في قطاع التامين بالانضمام إليها واستثمار المدخرات المجمعة لدى هذه الشركات في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي في الجزائر.
- العمل على رقمنة قطاع التأمين في الجزائر حتى يتسنى إعداد أبحاث ودراسات تسهم في تطوير الاقتصاد الجزائري.
- الاستفادة من تجارب الدول الرائدة في التامين التكافلي وذلك بتنظيم دورات تكوينية لمختلف موظفي قطاع التامين (موظفو شركات التامين، خبراء التامين، موظفو هيئات الرقابة والتأطير...الخ) وهذا من أجل إعطاء ديناميكية أكثر لقطاع التأمين في الجزائر.

9. قائمة المراجع:

المجلس الوطني للتأمينات . (بلا تاريخ). تاريخ الاسترداد 20 07, 2020، من www.cna.dz .

المرسوم التنفيذي رقم 04-103 المؤرخ في 5 افريل 2004 المتضمن إنشاء صندوق ضمان السيارات والمحدد لقانونه الأساسي. (2004). الجريدة الرسمية (العدد21).

إبراهيم عبد ربه إبراهيم علي. (2003). التأمين ورياضاته مع التطبيق على تأمينات الحياة وإعادة التأمين. مصر: الدار الجامعية.

المادة 26 من القانون رقم 06/04 المؤرخ في 20 فيفري 2006 المعدل والمتمم للأمر رقم 07/95 المتعلق بالتأمينات. (2006).

المادة 274 من الأمر رقم 07/95 المؤرخ في 25 جانفي 1995 المتعلق بالتأمينات. (1995).

المادة 277 من الأمر رقم 07/95 المؤرخ في 25 جانفي 1995 المتعلق بالتأمينات. (1995).

المادة 32 من القانون رقم 06/04 المؤرخ في 20 فيفري 2006، المعدل والمتمم للأمر رقم 07/95 المتعلق بالتأمينات. (2006).

المرسوم التنفيذي رقم 09-257 المؤرخ في 11 أوت 2009 المحدد لتشكيل المكتب المتخصص في مجال تعريفة التأمينات وتنظيمه وسيره. (2009). الجريدة الرسمية (العدد 47).

رشدي سيد. (2016). التأمين المبادئ و الأسس والنظريات (المجلد الطبعة الأولى). الأردن: دار الراية للنشر والتوزيع.

طارق أبو مازن قندوز. (2016). الخطر والتأمين "مدخل أجهزة الإشراف والرقابة" (المجلد الطبعة الأولى). الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع.

عبد الله حسن مسلم. (2015). إدارة التأمين و المخاطر (المجلد الطبعة الأولى). الأردن: دار المعتز للنشر والتوزيع.

فؤاد بن حدو. (2018). دور شركات التأمين التكافلي الإسلامي في التنمية الاقتصادية ومدى إمكانية الاستفادة منها. مجلة المالية والأسواق ، المجلد 4 (العدد 8).

كريم بيشاري. (2013). واقع سوق التأمين في الجزائر. مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة ، المجلد 1 (العدد 27).
محمد مهدي إبراهيم. (2010). التأمين ورياضياته "الخطر والتأمين" (المجلد الطبعة الأولى). مصر: المكتبة العصرية للنشر والتوزيع.
منذر محمد راضي. (2016). النظم الاقتصادية في القرن العشرين (المجلد الطبعة الأولى). الأردن: الجنادرية للنشر والتوزيع.
ميشيل تودارو. (2006). التنمية الاقتصادية. (محمود حسن حسني، و حامد محمود .محمود، المترجمون) المملكة العربية السعودية: دار المريخ للنشر.

10. ملاحق:

الملحق 1: تقدير نموذج الدراسة

Dependent Variable: LPIB
Method: Least Squares
Date: 11/08/20 Time: 20:54
Sample: 1999 2019
Included observations: 21

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.043057	0.279472	-0.154064	0.8792
LP	0.837671	0.025247	33.17928	0.0000

R-squared	0.983034	Mean dependent var	9.211502
Adjusted R-squared	0.982141	S.D. dependent var	0.598558
S.E. of regression	0.079991	Akaike info criterion	-2.123423
Sum squared resid	0.121571	Schwarz criterion	-2.023945
Log likelihood	24.29594	Hannan-Quinn criter.	-2.101834
F-statistic	1100.865	Durbin-Watson stat	1.445964
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على Eviews 10

الملحق2: العلاقة بين نشاط التأمين والنمو الاقتصادي حسب اختبار غرانجر

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 11/08/20 Time: 20:56
Sample: 1999 2019
Lags: 2

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
LPIB does not Granger Cause LP	19	6.91970	0.0081
LP does not Granger Cause LPIB		2.21362	0.1461

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على Eviews 10